



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>Prof. Dr. Majeed  
Khairallah RahiWasit University / College  
of Education

Email:

drmajeed40@yahoo.com

Keywords:

Al-Misbah, Sharh Al-  
Misbah, Al-Matrazi,  
Al-Bistami,  
grammatical  
investigations

Article info

Article history:

Received 2.AUG.2023

Accepted 12.SEP.2023

Published 20.NOV.2023



## The Grammatical Investigations in Explanation of the Lamp by Bastami "d. 875 AH" between al-Mutazzari "d. 610 AH" and al-Bastami.

### ABSTRACT

The book Al-Misbah in Grammar by Imam Abu Al-Fath Nasser Al-Din bin Abdul-Sayyid Al-Matrazi (d. 610 AH) is considered one of the most important short grammar books, due to the quality of its writing and its good wording. Al-Matrazi selected it from the works of Sheikh Abdul Qahir Al-Jurjani, which are the hundred factors, the sentences, and the completion in grammar. This work was widely accepted by scholars, and many linguists were preoccupied with it. Many studies were conducted on it from many aspects. Many scholars gave a comprehensive explanation of its issues, and it fully covered its grammatical material through presentation, analysis, and discussion. The number of Al-Misbah's explanations reached more than thirty, and among these important explanations is the explanation of Ali bin Majd al-Din al-Bistami (d. 875 AH), which his commentator clearly paid attention to, as he was interested in explaining the truth of the Book of al-Misbah, clarifying its meanings, and taking care to guide the words of the author "Al-Matrazi," and presenting the issues. Grammar, discussing it, analyzing it, and choosing what agrees with his grammatical point of view

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss1.3642>

المباحث النحوية في شرح المصباح للبسطامي "ت ٨٧٥هـ" بين المطرزي "ت ٦١٠هـ" والبسطامي

د. نها عبدالله الوعري

أ.د. مجيد خيرالله راهي الزاملّي

جامعة البعث/ سوريا

جامعة واسط /كلية التربية

الملخص :

يُعدُّ كتاب المصباح في النحو للإمام أبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي "ت ٦١٠هـ" من أهم كتب النحو المختصرة، لجودة تأليفه، وحسن صياغته، استصفاه المطرزيّ من مصنّفات الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وهي العوامل المئة، والجمل، والتتمة في النحو، وقد لاقى هذا المصنّف قبولاً واسعاً عند العلماء، وشُغِلَ به كثيرٌ من أئمة اللغة، فقامت عليه الكثير من الدراسات من جوانب عدّة، فقام كثير العلماء بشرح مسائله شرحاً وافياً، استوفى مادته النحويّة استيفاءً تاماً عرضاً، وتحليلاً، ومناقشةً، إذ بلغ عدد شروح المصباح أكثر من ثلاثين شرحاً، ومن هذه الشروح المهمة شرح علي بن

مجد الدين البساطمي "ت ٨٧٥هـ" الذي اعتنى به شارحه بشكل واضح، إذ اهتم بشرح حقيقة كتاب المصباح، وبيان معانيه ، والاعتناء بتوجيه كلام المصنف "المطرزي"، وعرض المسائل النحوية، ومناقشتها ، وتحليلها، واختيار ما يوافق وجهة نظره النحوية .

**الكلمات المفتاحية:** المصباح ، شرح المصباح ، المطرزي ، البساطمي ، المباحث النحوية

يُعدُّ كتاب المصباح في النحو للإمام أبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي "ت ٦١٠ هـ" من أهم كتب النحو المختصرة ، لجودة تأليفه ، وحسن صياغته ، استصفاه المطرزي من مصنّفات الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وهي العوامل المئة ، والجمل ، والتتمة في النحو ، وقد لاقى هذا المصنّف قبولاً واسعاً عند العلماء ، وشُغِلَ به كثيرٌ من أئمة اللغة ، فقامت عليه الكثير من الدراسات من جوانب عدّة ، فمن العلماء من شرح مسألهُ شرحاً وافياً ، استوفى مادته النحويّة استيفاءً تاماً عرضاً ، وتحليلاً ، ومناقشةً ، ومنهم من شرح مقدمته ، وبعضهم سلك منحى آخر ، فقام بنظمه ، واتّجه آخرون إلى شرح شواهد ، وقد بلغ عدد شروح المصباح أكثر من ثلاثين شرحاً (حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ٢٠٠٨م ، ج ٢ ص ١٧٠٩ ، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي ، ج ٥ ص ٢٤٥-٢٤٧).

ومن هذه الشروح المهمة شرح علي بن مجد الدين البساطمي "ت ٨٧٥هـ" الذي اعتنى به شارحه بشكل واضح ، إذ اهتم بشرح حقيقة كتاب المصباح ، وبيان معانيه ، والاعتناء بتوجيه كلام المصنف "المطرزي" ، وعرض المسائل النحوية ، ومناقشتها ، وتحليلها ، واختيار ما يوافق وجهة نظره النحوية .

ترجمة المصنّف "المطرزي" والشارح "البساطمي"

#### ١- المصنّف "المطرزي" :

هو برهان الدين أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي الحنفي النحوي المطرزي الخوارزمي ، ولد في خوارزم سنة ٥٣٨هـ ، ولقب بخليفة الزمخشري لكونه مولوداً في البلدة نفسها ، أخذ عن أبيه أبي المكارم ، وعن خطيب خوارزم أبي المؤيد الموفق بن أحمد بن إسحاق ، وعن محمد بن علي بن أبي سعيد التاجر (ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج ٦ ص ٢٧٤١ ، و السيوطي ، بغية الوعاة ، ج ٢ ص ٣١١).

كان المطرزي حنفي المذهب ، داعية إلى الاعتزال ، وعرف بالمطرزي "بضم الميم وفتح الطاء ، وتشديد الراء مكسورة" نسبة إلى من يطرز الثياب ، وقد تكون مهنته أو مهنة أحد آبائه ، وكان مشهوراً ، ذائع الصيت ، صاحب علم غزير ، في فنون مختلفة ، كالفقه واللغة والنحو والأدب ، وقد انتفع بعلمه خلق كثير ، كما اشتهر بكونه فصيحاً ، بليغاً ، مجيداً للقول في الشعر ، ويكثر في شعره من الجناس (ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج ٦ ص ٢٧٤١).

وعرف بجودة التصنيف ، ودقّة التأليف ، فاستحسن العلماء ، والمشتغلون بالعلم كتبه ومصنفاته ، ولقيت قبولاً واسعاً ، وانتفع بها الكثير ، وأشهر مؤلفاته : الإقناع لما حوى تحت القناع ، وهو كتاب في المترادف ، والإيضاح في شرح مقامات الحريري، ورسالة في إعجاز القرآن وشرح المفصل، ومختصر إصلاح المنطق، والمصباح في النحو ، والمغرب ، والمغرب في ترتيب المعرب ، والمقدمة المطرزية : (ينظر : بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٥ ص ٢٤٨ ، والسيوطي، بغية الوعاة ، ج ٢ ص ٣١١) .

وتوفي المطرزي بخوارزم ، سنة ٦١٠ هـ ، وكان فقده عزيزاً على العلماء وطلبة العلم ، ويقال إنّ أهل العلم رثوه بأكثر من ثلاثمائة قصيدة (ينظر : القفطي ، إنباه الرواة ، ج ٣ ص ٣٤٠).

ومن كتبه المشهورة بين العلماء كتاب المصباح في النحو، اتبع فيه سبيل الاختصار والسهولة في العبارة ، ولخص المسائل النحوية ، بغية أن يجمع أبواب النحو في كتاب مختصر وجيز، ألّف هذا الكتاب لابنه لتكون مسائل النحو وموضوعاته وأصول قواعده حاضرة في ذهنه ، سهولة الحفظ ، يسيرة التناول ، إذا ألمّ بهذا المختصر .

وقد جاء هذا الكتاب مشتملاً على مقدّمة وخاتمة وخمسة أبواب ، كان الباب الأول منها في الاصطلاحات النحوية ، جعله كالمدخل للنحو ، والتمهيد للمسائل النحوية ، بعد ذلك أشار إلى الجمل ، وقسمها على فعلية واسمية وظرفية وشرطية ، ثم وضع فصلاً للإعراب ، وتناول في الباب الثاني العوامل اللفظية القياسية ، وخصص الباب الثالث للعوامل اللفظية السماعية ، وذكر في الباب الرابع العوامل المعنوية ، وسَمّى الباب الخامس "فصول من العربية" ، تناول فيه المذكور والمؤنث ، والتوابع ، والإعراب الأصلي وغير الأصلي ، وأقسام الضمير .

## ٢- الشارح "البسطامي"

هو علي بن مجد الدين محمد بن مسعود بن محمود الشّاهروديّ البسطاميّ العمريّ البكريّ الحنفيّ ، اشتهر بـ"مصنّفك" شهرة واسعة ، لاشتغاله بالتصنيف منذ حداثة سنّه ، والكاف في لغة العجم للتصغير (الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج ٧ ص ٢١٩ ، وحاجي خليفة ، كشف الظنون ، ج ١ ص ٤٥٨).

ولد البسطاميّ في شاهرود ، سنة ٨٠٣ هـ ، وهي قرية من قرى بسطام ، الواقعة بين الري ونيسابور ، ونشأ نشأة حافلة بالعلم ، فقد بدأ رحلته في طلب العلم منذ نعومة أظفاره ، وذلك حين بلغ التاسعة من عمره انتقل إلى هراة لتحصيل العلوم ، والإفادة من علماء تلك البلاد ، والارتشاف من معين علمهم ، فقد كانت هراة بلد العلم والعلماء ، وعاد بعد ذلك إلى بسطام سنة "٨٣٦هـ" ، ثم سافر إلى ممالك الرّوم في آسيا الصغرى سنة "٨٤٨هـ" ، وأقام في "قونية" ، وهي من أكبر مدن الإسلام في بلاد الرّوم ، وعُيّن مدرّساً فيها ، وخلال إقامته هناك صنّف عدّة تصانيف في شتى العلوم والفنون ، وقد أصابه الصّمم بعد ذلك لكبر سنّه ، فتوجّه إلى القسطنطينية ، واتّصل بالوزير محمود باشا ، وكان محباً للعلماء ، فعرضه على السلطان مجمّد خان ، فأمر بأن يصرف له في كل يوم ثمانون درهماً ، حتّى وافاه الأجل بالقسطنطينية ، سنة "٨٧٥هـ" ، ودفن بالقرب من قبر أبي أيوب الأنصاريّ "رض" (طاش كبري زاده ، الشقائق النعمانية ، ص ١٠١-١٠٢ ، والحنبلي ، شذرات الذهب ، ج ٧ ص ٣٢٠).

وترك البسطاميّ آثاراً علمية في مختلف العلوم ، من التفسير والفقّه والأصول والحديث والمنطق ، والنحو والأدب والأخلاق ، ومن أهمّ تلك الآثار والتّصانيف : شرح الإرشاد في النحو ، وشرح المصباح في النحو ، وحاشية على شرح آداب البحث ، وشرح اللباب في النحو ، وشرح المطول ، وشرح البردة ، وشرح الهداية ، وشرح الكشاف ، وتحفة السلاطين ، وحاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة ، وشرح العوامل . (طاش كبري زاده ، مفتاح السعادة ، ج ١ ص ١٨٨-١٨٩ ، والحنبلي ، شذرات الذهب ، ج ٧ ص ٣٢٠-٣٢١).

وأهمّ كتبه شرح المصباح في النّحو ، هذا الشرح الذي تناول فيه كتاب المصباح في النحو للمطرزي ، فشرح عباراته ، وفصّل مسأله ، وأورد على موضوعاته شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر والحديث النبوي الشريف ، فجاء شرحه جامعاً لكثير من المسائل التي تكلم فيها النحاة ، وأدلوا فيها بدلوهم ، لذلك كلّه اخترنا موضوع البحث في هذا الكتاب ، متناولين فيه المباحث النحوية بين المطرزي "المصنّف" والشارح "البسطامي" .

وسار البسطاميّ في عرضه لهذا الشرح على طريقة المزج ، وذلك بأن يمزج كلام المطرزي بشرحه ، حتّى يصبح الكلام كأنّه كلام واحد ، وهي طريقة سار عليها عدد من العلماء قبله كالدماميني ، في حاشيته على "المغني" ، والسليبي في "شفاء العليل" ، ونقره كار في "العباب في شرح اللباب" ، فمن ذلك قوله في باب الإضافة : (وهي مفيدة معنى تعريفاً أو تخصيصاً ، في المضاف ، فالتعريف عبارة عن التعيين وكمال التمييز ، بحيث يمتاز عن جميع ما سواه ، نحو : غلام زيد ، والتّخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ، ورفع الاشتراك في الجملة ، كغلام رجل ، فإنّه أخصّ من غلام) (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٥٧) ، فأنت لا تجد تمييزاً واضحاً لكلام الشارح من كلام المصنّف ، لذلك ميّزنا كلام المصنّف بالخط الغامق في النصّ المذكور .

وكان الشارح يناقش الحدود والتعريفات التي يوردها المطرزي في كلّ باب ، ويشرح مسألتها ، ويبين دقائقها ، لتكون تلك الحدود والتعريفات ماثلة بشكل واضح لكل متعلم ، يبتغي معرفتها ، والغوص في دقائقها المختلفة ، ومسائلها المتشعبة ، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء : (وهو إخراج شيء من حكم دخل فيه غيره ، تعريف لمطلق الاستثناء ، وإدراج فيه لكل من قسميه منصله ومنقطعه ، فقوله : إخراج شيء أي صرف شيء ، وهو المستثنى من حكم مذكور قبله دخل فيه غيره ، أي غير المستثنى ، وهو المستثنى منه ، فالإخراج مجاز عن الصرف ، ولهذا أسند الدخول إلى غير المستثنى بقوله : دخل فيه غيره ، فيتناول نحو : جاءني القوم إلا حماراً ، إذ الحمائر مصروف عن حكم دخل فيه غير الحمار ، وهو القوم) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٢٠٠).

ولتسهيل دراسة الموضوع قسّمناه على مبحثين :

### المبحث الأول : المسائل التي اتفق فيها المطرزي والبسطامي

أثنى البسطامي على عبارة صاحب المصباح واستجادها ، وكان في أحيان كثيرة يشير إلى تفضيلها على غيرها ، فوافقه في كثير من المسائل النحوية ، فمن ذلك :

١- قال المطرزي في باب علامات الاسم: (ومن علاماته اللفظية : دخول الألف واللام عليه ، نحو الغلام والفرس ، والإضافة، ودخول حرف الجر، نحو : مررت بزيد ، ودخول التنوين، نحو: رجل وزيد) ، (المطرزي، المصباح ، ص ٣٨). وشرح البسطامي عبارة المصباح ، مدافعاً عنه ، إذ قال : (" والإضافة " بالرفع ، أي من علاماته اللفظية : الإضافة ، وإطلاقها إدراج للقسمين ، كون اللفظ مضافاً ، وكونه مضافاً إليه ، أي : من علاماته الإضافة ، أي إضافته إلى شيء ، وإضافة شيء إليه ، ولهذه النكته لم يقل : ومن علاماته أن يضاف إلى شيء ، كما قاله بعضهم ، أو يضاف إليه كما قاله آخرون ، ففي عبارة المصنف اختصار ، وتعميم ، وتكثير للمعنى ، وتقليل للفظ) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ١ ص ٨٠).

ويبدو أن البسطامي في أثناء دفاعه عن عبارة المطرزي قد غمز المخالفين له في هذا الباب ، ومنهم ابن مالك الذي أورد العبارة "إضافته إلى شيء" ، ولم يقل : أو إضافة شيء إليه ، ففي التسهيل : (ويعتبر الاسم بندائه ، وتنوينه في غير روي ، وصلاحيته بلا تأويل ، لإخبار عنه ، أو إضافة إليه) ، (ابن مالك ، التسهيل ، ص ٣).

ويرى ابن يعيش أن يكون من علامات الاسم الإضافة ، وهي تعني أن يكون الاسم مضافاً ، ولا يكون مضافاً إليه خلافاً للمطرزي والبسطامي ، إذ قال : (والمراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً إليه) ، (ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١ ص ٢٥) ، وإنما رفض ابن يعيش أن يكون الاسم مضافاً إليه لئلا يردّ عليه ما كان مضافاً إليه من الأفعال في نحو قوله تعالى " هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" (المائدة ، ١١٩) .

ومما يُعتدّر به للبسطامي والمطرزي أن إضافة الظروف إلى الأفعال من خواص الاسم ، لأنّ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي يوم نفع الصادقين ، والدليل على أنّ المضاف إليه هو المصدر تعرّف المضاف به مع خلق الفعل من التعريف (والظاهر أنّ المضاف إليه لفظاً في نحو : يوم قديم زيد ، الجملة الفعلية ، لا الفعل وحده ، كما أنّ الاسم في قولهم : أتيتك زمن الحجاج أمير ، هي المضاف إليها ، وأمّا من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين) ، (الرضي ، شرح الكافية ، ج ١ ص ٣٩).

٢- قال المطرزي في تعريف اسم الفاعل : (هو كلّ اسم اشتقّ لذات من فعل ، ويجري على "يفعل" من فعله) ، (المطرزي، المصباح ، ٧١) ، وشرح ذلك البسطامي موافقاً للمطرزي ، ومعتدراً له ، فقال : (تفسير لاسم الفاعل ، وتعريف له ، فقوله " اشتقّ " إشارة إلى أنّ اسم الفاعل مشتق ، وأمّا أنّ المشتق منه أي شيء ففيه خلافت ، فمذهب الجمهور أنّه مشتق من المصدر ، ومذهب السيرافي ومن بعده أنّه مشتق من الفعل ، وكذا اسم المفعول ، والفعل مشتق من المصدر ، ولمكان

الخلاف في ذلك صرح المصنّف بالاشتقاق ، وسكت عن المشتقّ منه ، ليتناول المذهبيين معاً) ، (البسطاميّ ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٣١-٣٢).

فأنت ترى أنّ البسطاميّ قد اعتذر للمصنّف لعدم تفصيله للمشتقّ منه في هذا الباب بأنّ الذي دفعه إلى ذلك هو عدم ميله لترجيح أحد الرأيين على الآخر، وإّما أراد أن يتناول المذهبيين معاً ، وهذا كلام فيه نظر ، لأنّ كتاب المصباح هو تأليف صغير غرضه تعليميّ ، ولا مجال لذلك لو قال الشّارح : إنّ المصنّف لم يذكر المشتقّ منه ، لأنّه كتابه مختصر صغير أراد منه إيصال الأبواب النحويّة إلى المتعلّم بيسر وسهولة ، لكان ذلك أولى من اعتذاره .

٣- قال المطرزي في باب الاستثناء : (السّابع: إلّا في الاستثناء ، وهو إخراج الشّيء من حكم دخل فيه غيره ، والمستثنى يُنصب في الكلام المُوجب التّام) ، (المطرزي ، المصباح ، ص ٩٠).

وشرح هذا الكلام البسطاميّ مدافعاً عن المطرزي ، مختاراً مذهبه في ناصب الاسم الواقع بعد "إلّا" ، فقال : (وإلّا في الاستثناء" إشارة إلى الحرف السّابع على ما أشار إليه سابقاً بقوله : وأمّا ما ينصب المفرد فسبعة ، أي : والسّابع من الحروف السّبعة النَّاصبة للمفرد لفظ "إلّا" الذي يذكر في الاستثناء ، ويستعمل فيه ، وكلام المصنّف تنبيه على أنّ المنصوب بعد "إلّا" إنّما هو معمول لـ "إلّا" ، ومنصوب به ، وهذا حديث إجماليّ ، وتفصيل ذلك : أنّهم اختلفوا في ناصب المستثنى في مواضع الانتصاب إلى ثلاثة مذاهب :

الأول: مذهب البصريين ، وهو أنّ العامل فيه هو الفعل المتقدّم ، أو معنى الفعل بتوسّط "إلّا" ، لأنّه شيء يتعلّق بالفعل معنى ، إذ هو جزء ممّا يُسبب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام ، فشابهة المفعول ، فانصب انتصابه .  
الثّاني: مذهب المبرد والرّجاج ومن تبعهما ، وهو أنّ العامل فيه "إلّا" إذ هو نائب مناب أستثنى ، كحرف النّداء نائب مناب أنادي .

الثالث: مذهب الكسائيّ ومن تبعه ، وهو أنّ العامل مضمّر بعد "إلّا" ، وهو أنّ المفتوحة ، والمنصوب المذكور اسمه ، وخبره محذوف ، فمعنى : قام القوم إلّا زيداً : قام القوم إلّا أنّ زيداً لم يقم .  
هذه أقوالهم ومذاهبهم ، والمختار عندي هو المذهب الثّاني ، إذ هو مطّرد في جميع المواضع بلا تكلف في المعنى ، بخلاف المذهب الأوّل فإنّه منقوض بمثل قولهم: القوم إلّا زيداً إحوثك ، والتقدير تكلف ، وأمّا المذهب الثّالث فظاهر ضعفه وسخافته ، وكلام المصنّف أيضاً مبنيّ على المذهب المختار ، وعليه الشّيخ عبد القاهر ، وهو الحكم الذي لا عدول عنه) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ١٩٩-٢٠٠).

والراجح مذهب البصريين ، لأنّ العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة "إلّا" (وهو المذهب الصّحيح ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلّا زيداً ، فقد وقع "زيد" فضلةً ، وقد توصّلت إليه في معنى الإخراج من قولك : جاء القوم بـ "إلّا" ، فقد صار لقولك : جاء القوم بواسطة "إلّا" في "زيد" معنى ، هو معنى الاستثناء ، وهذا هو معنى العامل ، كما أنّ قولك : ضربتُ زيداً ، وقع "زيد" فضلة متوصّلاً إلى معناه على جهة المعية مع ما قبله بواسطة الواو ، فكذلك تقول : ههنا ، وإّما قلنا : إذا وقع فضلة لأنّه إذا لم يقع فضلة صار إمّا أحد جزأي الجملة فيكون له حكمه ، وإّما من باب آخر غير باب الاستثناء كقولك : ما ضربتُ إلّا زيداً ، ويردّ عليه أمران : أنّ العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء ، وليس في : جاء وشبهه اقتضاء يخرج منه .. والثّاني : أنّ تمّ مسائل ليس فيها فعل مثل : القوم إلّا زيداً إحوثك ، فإنّ كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل ، فالوجه أنّ يقال : إنّ العامل هو الذي اقتضى المخرج منه هو ما ذكر ) ، (ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج ١ ص ٣٦٢-٣٦٣).

٤- قال المطرزي في باب الحروف : (وأمّا الحروف فلا يكون بناؤها إلّا لازماً ، لأنّه لاحظ لها من الإعراب ، واعلم أنّ هذه الكلمات منها ما يعمل ، ويُعمل فيه ، كعامّة الأسماء المتمكّنة والفعل المضارع) ، (المطرزي ، المصباح ، ص ٥٩).

وقد وافقه البسطامي في ذلك ، وردّ كلام المخالفين له ، فقال : (اعلم أنّ هذه الكلمات" ، أي الاسم والفعل والحرف ، لما فرغ من تحقيق الإعراب والمعرّب والمبني ، حاول الآن أن يبيّن كلاماً كلياً في ضمن قسمة نافعة ، تحصيلاً لزيادة البصيرة ، وتمهيداً وتوطئةً للشروع في باب آخر ، وتحقيقاً لوجه الترتيب في الأبواب الثلاثة المتعاقبة بعد الباب الأول ، وحاصل كلامه أنّ الكلمات مطلقاً أربعة أقسام :

الأول : ما يكون عاملاً ومعمولاً .

الثاني : ما يكون عاملاً ، ولا يكون معمولاً .

الثالث : ما لا يكون عاملاً ، ولا يكون معمولاً .

الرابع : ما يكون معمولاً ، ولا يكون عاملاً أصلاً ، كالاسم الجامد المحلّى باللام ، نحو : الغلام والفرس ، فإنّه لا يصلح أن يكون عاملاً أصلاً ، بل هو معمولٌ أبداً .

والمصنّف سكّث عن هذا القسم ، لأنّه لم يذكره الشيخ عبد القاهر في الكتب الثلاثة ، فتبعه المصنّف ، وزعم الفاضل الشّارح "الإسفرائيني" أنّه أسقطه زعماً منه أنّه غير واقع ، ثمّ اعترض عليه بأنّه واقع نحو : طراً ، وقاطبةً ، فإنّ كلّ منهما معمول دائمٌ ، وليس بعامل ، إذ لا يضاف إلى شيء حتى يجزّه ، ولا ينصب التمييز ، بل هو معمولٌ أبداً ، هذا كلامه . ولا يخفى فسادهُ ، لأنّنا لا نسلم أنّ إسقاطه مبنيّ على ذلك ، بل هو مبنيّ على ما ذكرنا ، ولو سلّم فهو نادر قليل ، وقد بيّنا فيما سبق أنّ النادر والقليل ساقط عن درجة الاعتبار ، وهم إنّما يتعرّضون لما هو شائع الاستعمال) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ١ ص ٣٠٦).

فأنت وابد البسطامي يردّ كلام الإسفرائيني ، لأنّ الإسفرائيني اعترض على صاحب المصباح "المطرزي" بأنّه قصر في إيراد أنواع الكلمات ، فلم يذكر النوع الرابع ، واستدركه عليه الإسفرائيني ، فبادر البسطاميّ إلى ترجيح كلام المطرزي ، وردّ كلامه في قوله "والمصنّف سكّث عن هذا القسم ، لأنّه لم يذكره الشيخ عبد القاهر في الكتب الثلاثة ، فتبعه المصنّف"

##### ٥- قال المطرزيّ في باب تقسيم الجمل : (والجمل أربع) ، (المطرزي ، المصباح ، ٤١).

وشرح ذلك البسطاميّ شرحاً وافياً موافقاً في ذلك صاحب المصباح في كلامه ، فقال : (لما انجرّ الكلام السابقيّ إلى ذكر الجملة ، وكانت الجملة أقساماً أربعة ناسب أن يتعرّض لتقسيمها ، ويشغل بذكر أقسامها ، تنميماً للفائدة ، وتعليماً للقاعدة ، فإن قيل : هذه الأقسام المذكورة ههنا كما أنّها جملة كذلك هي كلام ، إذ هو مركّب مفيد ، وقد صرح سابقاً بأنّ المركب من فعل واسم ، ومن اسمين إذا أفادا سميّاً كلاماً وجملةً ، فلاي سبب اعتبر هذا التقسيم ههنا في الجملة فقط ؟

قلنا : هنا نكتة دقيقة ، وهي أنّه يريد أن يتنبّه السامع الذكيّ على أنّ الكلام أخصّ ، والجملة أعمّ ، وأنّ الجملة توجد حيث لا يوجد فيه الكلام ، لأنّه بعد تقسيم الجملة وذكر أقسامها ، قال : وكلّ منها تقوم مقام المفرد ، فيكتسي إعرابه محلاً ، إذ لا شك أنّ الجملة الواقعة في موقع المفرد جملة فقط ، لا كلام لانتهاء الإفادة والإسكات ، فجعل مورد القسمة شيئاً يكون اسمه باقياً بعد القيام ، وقبله ، بخلاف الكلام ، فإنّ اسمه مسلوب بعد القيام ، وههنا نكتة أخرى وهي أنّه لا يقال في العرف : كلام اسميّ ، وكلام فعليّ ، وكلام ظرفيّ ، وشرطيّ ، وإن كان يصدق على كل منها أنّه كلام ، بل يقال : جملة اسمية ، وجملة فعلية ، وجملة ظرفية ، وشرطية) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ١ ص ١٢٢).

فأنت ترى أنّ المطرزيّ قد قسم الجملة على أربعة أقسام تبعاً للفارسيّ والزمخشريّ ، ووافقه في ذلك الشارح البسطاميّ ، ففي الإيضاح للفارسيّ : (وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ ، فعلى أربعة أضرب : الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل ، والثاني : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر ، والثالث : أن تكون شرطاً وجزاء ، والرابع : أن تكون ظرفاً) ، (أبو علي الفارسي ، الإيضاح ، ص ٤٣). وفي المفصل للزمخشريّ : (والجملة على أربعة أضرب : فعلية واسميّة وشرطيّة

وظرفيّة ، وذلك زيدٌ ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلقٌ ، وبكرٌ إن تُعطه يشكرُك ، وخالدٌ في الدار) ، (الزمخشري ، المفصل ، ص ٢٣).

وذهب ابن هشام الأنصاري والسيوطي إلى تقسيم الجملة على ثلاثة أقسام : اسميّة وفعلية وظرفية ، أما الشرطية فجعلها من قبيل الجملة الفعلية (ابن هشام ، المغني ، ص ٤٩٢ ، والسيوطي ، الهمع ، ج ١ ص ٣٧-٣٨) .

والصواب الذي عليه أكثر العلماء أنّ الجملة قسمان ، اسميّة وفعلية ، أما الشرطية فهي من قبيل الجملة الفعلية ، وأما الظرفية فهي بحسب تقدير عاملها ، فإن قُدِّرَ عاملها فعلاً فهي فعلية ، وإن قُدِّرَ عاملها اسماً فهي اسميّة ، وأكثر العلماء يقدرونه فعلاً ، ففي شرح المفصل لابن يعيش : (علم أنّه قسّمَ الجملة إلى أربعة أقسام ، فعلية واسميّة وشرطية وظرفية ، وهي قسمة أبي عليّ ، وهي قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان ، فعلية واسميّة ، لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين ، الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي يقع هو استقرّ ، وهو فعل وفاعل) ، (ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١ ص ٨٨).

والدليل على أنّ الجملة قسمان : فعلية واسميّة ما ذكره ابن عصفور في شرحه على جمل الزجاجي ، إذ قال : (وأما الجمل فتقسم قسمين ، اسميّة وفعلية ، فالاسميّة هي جملة المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف ، والفعلية هي الجملة التي صدرها فعل) ، (ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج ١ ص ٣٤٥).

#### المبحث الثاني : المسائل النحوية التي خالف فيها البسطامي المطرزي :

لم يكن البسطامي في شرحه لمتن المصباح مكتفياً بشرح العبارة وتفصيلها ، وإيراد الأمثلة المختلفة ، وسرد المذاهب والأقوال فقط ، بل كان له موقف واضح من عبارات المطرزي ، وأقواله ، فهو يعترض ويناقش المسائل والأقوال والعبارات ، ويرد بعضها إذا وجد فيها بعداً عن أصول المدونة النحوية ، وهذا يبيّن ما كان عليه الشارح من التحقيق والتدقيق في طريقة شرحه ، ولتوضيح ذلك قسمنا هذا المبحث على عدّة نقاط :

- ١- اعتراض البسطامي على عبارة المصنّف .
- ٢- اعتراض البسطامي على المطرزي في الحدود والتعريفات .
- ٣- اعتراض البسطامي واستدراكاته على المصنّف في المسائل النحوية.

#### فمّا اعترض به الشارح على عبارة المصنّف :

أ- قال المطرزي في حروف المضارعة : (والياء للغائب المذكر ، والتاء للمخاطب المذكر ، والمؤنث والغائبة المؤنثة ، والألف للمتكلم الواحد "وحده" ، والنون لما فوقه مذكراً كان أو مؤنثاً ، تقول : هو يفعلُ ، وتقول أنت ، أو هي ، وأفعلُ أنا ، ونفعلُ نحن) ، (المطرزي ، المصباح ، ص ٤٠).

واعترض البسطامي على عبارات المصنّف في هذا النصّ بقوله : (ههنا مباحث : الأول : أنّ في عبارة المصنّف قصوراً ما ، فإنّ قوله " والياء للغائب المذكر " ليس بجيد ، لأنه إن أراد بالغائب الغائب مطلقاً ، فهو منقوض بالمؤنث الغائب ، والمؤنثين الغائبين ، لأنه يصدق على كلّ منهما أنّه غائب ، وإن أراد بالغائب ، الغائب المفرد كما يشعر به مثاله ، فهو منقوض بقولك : الرّجالن يضربن ، والرجال يضربون ، ويقولك : النساء يضربن ، بالياء ، فحقّ العبارة إذن أن يقال : والياء للغائب المفرد المذكر ، نحو : زيدٌ يضربُ ، ولتمتّاه نحو : الرّجالن يضربن ، ولجمعه نحو : الرّجالن يضربون ، ولجمع المؤنث الغائب نحو : النساء يضربن .

وأما قوله " والتاء للمخاطب المذكر ، فهو أيضاً غير جيد ، لأنّ ظاهر عبارته يشعر بأنّه للمخاطب المذكر ، المفرد فقط ، وكذلك يشعر بذلك مثاله أيضاً وليس كذلك ، فحقّ العبارة أن يقال : والتاء للمخاطب المذكر ، نحو : تضرب يا رجل ،

وللمخاطبين المذكرين نحو : تضربان يا رجلان، وللمخاطبين المذكرين نحو : تضربون يا رجال ، وللمخاطب المؤنث نحو: تضربين يا هند ، وللمخاطبتين المؤنثتين نحو : تضربان يا هندان ، وللمخاطبات المؤنثة نحو : تضربن يا هندات . وأما قوله "أو الغائب المؤنث" فهو أيضاً ليس بشيء ، لأنه إن أراد بالغائب المؤنث الغائب المؤنث مطلقاً فهو منقوض بقولهم: النساء يضربن ، فإن هذا مؤنث غائب بلا تاء ، وإن أراد بالغائب المؤنث الغائب المؤنث المفرد كما يشعر به ظاهر عبارته ، ويدل عليه مثاله فهو منقوض بقولهم : المرأتان تضربان ، فإنه ههنا بالتاء ، وليس بمفرد ، وبالجملة فقد جرت عادة المصنّف على إهمال القيود ، وإطلاق القيود ، وهذا نقصان في الكلام ، وإخلال بالإفهام ، سيما في أمثال هذه المقامات ، إذ المقصود بيان اللغات ، والتمييز بين الصيغ الدائرة في المحاورات) ، ( البسطامي ، شرح المصباح ، ج ١ ص ٩٨-٩٩).

ويبدو أنّ ما اعترض به البسطامي على عبارة المصنّف كان اعتراضاً مقبولاً وصحيحاً ، لأنّ عبارة المصنّف كان بها حاجة إلى الإيضاح والتفصيل بسبب قصورها .

ب- قال المطرزي في تفسير الحال : (الحال : وهي بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، وهي جواب كيف) (المطرزي ، المصباح ، ص ٦٩) ، فتعقّبهُ البسطامي بقوله : (وبهذا يظهر أنّ كلام المصنّف ههنا قاصر ، وأنّ الصواب أن يقال : وهي جواب كيف فعل أو فُعل ، كما أنّ المفعول له جواب "لم" ، هذا أيضاً قاصر ، والصواب أن يقال : جواب "لم" فعل ، إذ لو قيل : لم كان العسل يابساً أو حلواً ؟ ولم كان الخل حامضاً ؟ إلى غير ذلك ، وهو كثير ، فالمفعول له ليس جواباً له) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٧).

ج- قال المطرزي في باب النداء : (وأما المنادى المفرد المعرفة فمضمومٌ أبداً ، نحو : يا زيد) (المطرزي ، المصباح ، ص ٨٧).

فتعقّبهُ البسطامي ، لأنّ في عبارته قصوراً ، ولم تكن عبارته وافيةً ، حتّى يتّضح منها المطلوب فقال : (فالعبارة المنقّحة في هذا المقام أن يقال : وأما المفرد المعرفة فمبني على ما يرفع به ، ولكنّ محلّه النصب ، ولذا جاز في تابعه المفرد من التّعت والتأكيد وعطف البيان والعطف بالحرف مع اللام الرّفْع والنصب ، وبدون اللام لا يجوز فيه إلّا الرّفْع ، كالبديل ، فقولنا : مبني على ما يرفع به : إشارة إلى اندراج نحو : يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، إذ قد تقرّر أنّ ما يرفع به الاسم : الضّم والألف والواو) (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ، ص ١٧٦).

د- قال المطرزي في باب الجزاء ، وهو يريد أن يذكر مواضع مجيء الجزاء بالفاء وجوباً : (ويجيء الجزاء بالفاء إذا كان جملة اسمية أو أمراً ، أو نهياً ، أو دعاءً ، أو ماضياً صريحاً ، نحو: إن تأنّتي فأنت مكرّم ، وإن لقيته فأكرّمه ، وإن أتاك فلا تُهنئه ، وإن فعلت كذا فجزاك الله خيراً ، وإن أحسنّت إليّ اليوم فقد أحسنّت إليك أمس) (المطرزي ، المصباح ، ص ١٠٣).

وتعقّبهُ البسطامي ، لأنّ عبارته فيها قصور ، ولا تقي بالغرض ، ولا تحقّق المطلوب ، إذ لم يبيّن المصنّف مواضع الوجوب من مواضع الجواز في اقتران جواب الشرط بالفاء ، فقال : (والمصنّف أشار إلى بعض صور القسم الأول ، وترك الباقي ، فقال : ويجيء الجزاء بالفاء ، يجيء الجزاء بالفاء مُحَمَّلاً بتناول صور الوجوب وصور الجواز ، والمراد ههنا المجيء بطريق الوجوب ، فحقّ العبارة أن يقال : وتجبُ الفاء في الجزاء لِيَتَمَيَّزَ موضع الوجوب من موضع الجواز ، ففي عبارته قصورٌ ظاهر) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٣٢١).

فأنت ترى البسطامي في هذه النصوص قد اعترض على عبارات ذكرها المصنّف ، وتعقّبهُ فيها ، فأكمل النصوص ، وزاد في إيضاح عباراتها ، شرحاً وتفصيلاً ، لأنّ المصنّف لم يفصّل القول في ذلك ، فلم يكن دقيقاً ، فجاءت بعض عباراته فيها قصورٌ ظاهر ، ولا تقي بالغرض المطلوب .

## ٢- اعتراض البسطامي على المطرزي في الحدود والتعريفات :

اعتراض البسطامي على المصنّف "المطرزي" في الحدود والتعريفات ، لأنّ المصنّف لم يذكر بعض تعريفاته وحدوده بشكل واضح ، إنّما كان يشوبها القصور وعدم الوضوح ، فمن ذلك :

أ- قال المطرزي في باب الحال:(الحالُ : وهي بيانُ هيئة صاحب الفاعل أو المفعول به) (المطرزي، المصباح، ٦٩) . واعتراض عليه البسطامي مبيّناً أنّ التعريف منقوض من خمسة أوجه ، فقال : (أرادَ بهذا التفسير تفسير الحال المنتقلة لا تفسير مطلق الحال ، بحيث تندرج فيها المؤكدة أيضاً ، وهذا التعريف مردود من وجوه : الأول : أنّهُ منقوض بالجملة الحالية التي لا صاحب لها ، نحو : جاءني زيدٌ والشمسُ طالعةٌ . الثاني : أنّ الواجب في الحال هذه أنّه بيان لهيئة الفاعل أو المفعول لا مطلقاً بل في حالة ملابسة الفعل ، ولا دلالة في هذا التعريف على هذا المعنى .

الثالث : أنّهُ منقوض بقولهم : ضربتُ الضربَ شديداً ، فإنّ قوله "شديداً" حال عن المفعول المطلق . الرابع : أنّهُ منقوض بقوله تعالى "قلّ : بل ملة إبراهيم حنيفاً" البقرة -١٣٥" ، وقوله تعالى "دابِر هؤلاءِ مقطوعٌ مُصَبِحِينَ" الحجر -٦٦" ، فإنّ كلّاً من المنصوبين ههنا حال عن المضاف إليه . الخامس : أنّهُ صادق على الصفة في مثل : جاءني رجلٌ عالمٌ ، ورأيتُ رجلاً عالماً) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج٢ص١-٢).

ب- قال المطرزي في تعريف المصدر : (هو الاسم المشتق من الفعل ، وصدر عنه) (المطرزي ، المصباح ، ص٧٥). وتعبّنه البسطامي ، لأنّ في تعريفه قصوراً بيّناً ، إذ قال : (فقوله : هو الاسم الذي اشتق منه الفعل ، يعني هو اسم أخذ عنه الفعل بالطريق المعلوم ، وكان الواجب على المصنّف أن يقول : هو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل ، ليخرج عنه نحو: تَحَجَّرَ الطينُ ، فإنّه مشتق من الحجر ، وتَنَوَّقَ ، فإنّه مشتق من الناقة ، ونحو ذلك ، فإنّه كثير) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج٢ ص٤٥).

## ٣- اعتراضات البسطامي واستدراكاته على المصنّف في المسائل النحوية :

أ- قال المطرزي في باب انتلاف الكلام والجملة : (اعلم أنّهُ إذا ائتلف منها اسمان ، أو اسمٌ وفعلٌ ، وأفادا سُمّيَا كلاماً وجملةً) ، (المطرزي ، المصباح، ٤١) ، يريد إذا تركّب من هذه الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف ، فعل واسم نحو : قام زيدٌ ، أو اسمان نحو: زيدٌ قائمٌ ، وأفادا ، أي اللذان هما الفعل والاسم ، أو هما الاسمان ، سُمّيَا كلاماً وجملةً ، أي يطلق عليهما لفظ الكلام ، ولفظ الجملة .

واعترض البسطامي على كلام المصنّف في هذا الباب ، بقوله : (وهنا مباحث : الأول : أنّ الظاهر أنّ "إذ" متعلق بقوله "فاعلم" ، وهذا فاسدٌ ، أمّا أولاً فلأنّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وأمّا ثانياً فلأنّ جواب "إذ" لا يصدر بالفاء أصلاً.

الثاني : أنّ قوله "إذا ائتلف منها" ليس بجيدٍ ، إذ لا مدخل للحرف في التركيب كما يشهد به قوله "فعل واسم ، أو اسمان" ، بل الصواب أن يقال : إذا ائتلف من الاسم والفعل.

الثالث : أنّ ظاهر كلامه مشعر بأنّ الكلام والجملة مترادفان كما ذهب إليه بعضهم ، وليس كذلك ، إذ قد سوى بينهما ، فقال : سُمّيَا كلاماً وجملةً) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج١ ص١١٦).

أقول : الجواب على ما أورده أولاً أنا لا نسلم أنّ "إذ" متعلق بـ"اعلم" ، بل هو متعلق بمحذوف يدلّ عليه الكلام ، تقديره : إذ قد عرفت ذلك أزيد لك على ذلك ، فاعلم ، فالمذكور متفرع على ذلك المحذوف ، ولو سلم فهو من قبيل الإضمار والتفسير، وعن الثاني : أنّ الانتلاف من الثلاثة لا يقتضي أن يكون لكلّ منها دخل في ذلك ، بل يكفي تحصيل ذلك من

البعض في الجملة ، ونظير ذلك ما يقال في العرف : زيدٌ خرج من البلد ، مع أنه خرج من بيت من بيوته ، ومحلّة من محلاته ، وأصل ذلك أنه إذا أُسندَ شيء إلى ذي تعدّد متلبس ببعضه ببعض لما بينهما من الملايسة ، فالتلبس إلى البعض كافٍ في صحة الإسناد ، كما يقال : بنو فلان قتلوا زيداً ، وإنما قتلَهُ واحدٌ منهم ، والجوابُ عن الثالث (أنّ دلالة كلامه على الترادف في حيز المنع ، بل ليس حاصله إلا أنّ لفظ الجملة يطلق على ما يطلق عليه لفظ الكلام ، ولا نزاع لأحد في ذلك ، ولا دلالة له على الترادف ، كما فهمه الفاضل الشارح رحمه الله ، حيث قال : إنهما مترادفان بين النحويين ، فإنّه باطل قطعاً ، أمّا أولاً فلأنهما ليسا مترادفين عند النحاة ، فهو فريّة ما فيها مريّة ، وأمّا ثانياً فلأنّ شرط الترادف التساوي في الاستعمال ، كالليث والأسد ، ولا تساوي ههنا ، فالحقُّ أنّ الكلام أخصُّ من الجملة ، والجملة أعمّ ، فكلُّ كلامٍ جملة ، ولا عكس) ، (البسطاميّ ، شرح المصباح ، ج ١ ، ص ١١٦-١١٧).

ب- قال المطرزي في باب نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية : (والسادس الفاء: في جواب الأشياء الستة ، وهي الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتّمني ، والعرض ، نحو : زُرني فأكرمك ، وما تأتينا فُحَدِّثنا ، وأين بيتك فأزورك ، وليت لي ما لأفأنفقهُ ، وألا تنزل فتصيب خيراً لك ، وعلامةُ صحة الجواب بالفاء أن يكون المعنى : إن فعلتْ فعلتُ) ، (المطرزي ، المصباح ، ص ١٠١).

واعترض عليه البسطاميّ مستدركاً عليه موضعين آخرين ينصب بهما الفعل المضارع بعد فاء السببية ، فقال : (والسادس من الأحرف الستة الفاء الواقع في جواب الأشياء الستة ، وهي الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتّمني ، والعرض ، وجه الضبط ههنا أنّ المضارع لا ينصب بعد الفاء إلا بشرطين : السببية ، أي يجب أن يكون ما قبل الفاء سبباً لما بعدها ، والثاني أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة ، وكان على المصنف أن يذكر التحضيض أيضاً ، لأنّه من جملة الأشياء المذكورة ، قال تعالى "لولا أنزل إليه ملكٌ ، فيكون معه نذيراً" "الفرقان : ٧" ، وأنّ يذكر التّرجي أيضاً ، قال الله تعالى "لعله يزكى ، أو يذكر فتتفّعهُ الذكرى" "عبس : ٣ ، ٤" ، فيمن نصبهُ ، بل كان عليه أن يذكر السببية أيضاً ، إذ هو شرط كما ذكرنا) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٣٠٢).

ج- لما ذكر المطرزي مواضع وجوب نصب المستثنى في ثلاثة مواضع في قوله : (والمستثنى ينصب في الكلام الموجب التام ، وهو ما ليس بنفي ، ولا نهي ، ولا استفهام ، وكذا إذا تقدّم المستثنى فيه ، أو انقطع عنه ، نحو : جاء القومُ إلا زيداً ، وما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، وما جاءني أحدٌ إلا حماراً) ، (المطرزي ، المصباح ، ص ٩٠-٩١).

استدرك عليه البسطاميّ مواضع أخرى تدرج تحت وجوب نصب المستثنى ، بعضها إجماعيّ ، وبعضها خلافيّ ، فقال : (والحاصل أنّ مواضع وجوب نصب المستثنى على مقتضى كلام المصنّف ثلاثة ، الأول : الكلام الموجب التام ، والثاني : كلام تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه ، والثالث : الاستثناء المنقطع ، والأمثلة في الكلّ مذكورة في المتن ، وههنا مواضع أخر أهملها المصنّف يجب فيها نصب المستثنى ، بعضها إجماعيّ ، وبعضها خلافيّ ، فمن الأول : ما دُكر بعد "ما خلا وما عدا" ، وبعد "ليس ، ولا يكون" ، نحو : جاءني القومُ ما خلا زيداً ... وجاءني القومُ ما عدا زيداً ، وليس زيداً ، ولا يكون زيداً ، ومنه ما يتقدم المستثنى فيه على المنصوب دون المستثنى منه ، نحو : أن تقول في : ضربتُ القومَ إلا زيداً : القومُ إلا زيداً ضربتُ ، فإنّ نصب المستثنى ههنا أيضاً واجب اتفاقاً ، ومن الثاني ما ذكر بعد "عدا" وبعد "خلا" ، ومنه ما تقدم المستثنى فيه على صفة المستثنى منه لا على نفسه نحو : ما أتاني أحدٌ إلا إياك خيرٌ من زيد ، وما مررت بأحدٍ إلا عمرا خيرٌ من زيد ، فقوله : "خير" مرفوع في الأول صفة لأحد ، ومجرور في الثاني صفة لأحد ، والمستثنى ههنا واجب النصب عند بعض النحاة ، إذ التقديم على الصفة بمنزلة التقديم على الموصوف) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٢٠٩-٢١٠).

د- انتقد البسطاميّ المصنّف بعد التفصيل في أقسام "حتى" ، لأنّ المصنّف لم يذكر أنواع حتى بالتفصيل ، قال المطرزي : ("حتى" في معنى "إلى" ، إلا أنّ مجرورها إما شيء ينتهي به المذكور قبلها ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها ، أو عنده

، نحو : نمثُ البارحة حتى الصباح ، فالرأس تنتهي به السمكة ، والصباح عنده ينتهي الليل ، ولو قلت : حتى نصفها أو ثلثها لم يجز لعدم الانتهاء) ، (المطرزي ، المصباح ، ص ٨٠).

وشرح البسطامي ذلك بالتفصيل ، منتقداً المصنف ، لأنه أجمل إجمالاً ، ولم يفصل تفصيلاً ، إذ قال : (ثم أن المصنف أجمل ههنا إجمالاً ، وأهمل إهمالاً ، وتفصيل ذلك أن "حتى" ثلاثة أقسام ، جارة ، وعاطفة ، وابتدائية) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٩٨). ثم أخذ يتحدث عن كل قسم منها بالتفصيل .

هـ- مثل المصنف بمثال واحد لمجيء اسم الفعل "حيهل" عاملاً ، نحو "حيهل الصلاة والثريد" ، ولم يذكر مثلاً لاسم الفعل "حي" ، وربما كان يشير إلى الاثنين بهذا المثال ، فانقده البسطامي لأنه لم يفصل القول في ذلك ، قائلاً : (ولقد أجمل المصنف ههنا إجمالاً ، والتفصيل : أن "حي" وحده من أسماء الأفعال ، ومعناه "أقبل" ، ويُعدى بـ"على" ، ومنه قول المؤذن : حي على الصلاة ، أي أقبل عليها ، ثم إنه يركب مع "هلا" ، و"هلا" وحده معناه : أسرع وأقبل ... ثم إن هذا المركب "حيهل" في هذه اللغات يعدى بنفسه ، فيقال : حيهل الثريد ، أي ائت ، ويعدى بـ"إلى" بمعنى أسرع إليه ، فيقال : حيهل إلى الثريد ، ويعدى بالباء ، كـ"ذهب به" ) ، (البسطامي ، شرح المصباح ، ج ٢ ص ٣٥٤).

ولا نتفق مع البسطامي في هذه النقطة ، لأن المطرزي ألف كتابه "المصباح" لابنه ، وجمع له فيه أصول هذا الفن دون الدخول في التفاصيل والجزئيات التي تجعل المبتدئ يغرق في تفاصيلها ، وهذا هو حال المتون في كل فن ، فهي كتبت للمبتدئين حتى يضبطوا رؤوس المسائل ، ويسهل عليهم إتقانها ، لأن الخوض في التفاصيل ، والدخول في الجزئيات يؤدي بالمبتدئين إلى عدم التلقي والفهم بصورة سريعة ودقيقة ، فتنشئت أذهانهم ، ويضيعوا في تفاصيل هذا الفن .

نستبين مما تقدم أن كتاب المصباح في النحو يحوي مادة علمية تستحق الوقوف عليها والإفادة منها ، ويعد من أهم كتب النحو المختصرة ، لجودة تأليفه ، وحسن صياغته ، استصفاه المطرزي من مصنفات الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وهي العوامل المئة ، والجمل ، والنتمة في النحو ، وقد لاقى هذا المصنف قبولاً واسعاً عند العلماء ، وشغل به كثير من أئمة اللغة ، وقامت عليه شروح كثيرة ، منها شرح البسطامي ، واهتم بشرح حقائق كتاب المصباح ، وبيان معانيه ، وأبان عن عبارة المطرزي بشكل واضح ، واعتنى بتوجيه كلام المطرزي ، بقدر الإمكان ، ودفع ما يرد على كلام المطرزي من اعتراضات وإشكالات ، وقبول ما يجب قبوله منها ، وهذا لا يعني أن الشارح قبل كل ما يقوله المصنف ، بل كانت له اعتراضات على عبارات المصنف ، والحدود والتعريفات التي وردت في كتاب المصباح ، ورد بعض التخريجات النحوية التي أثبتتها المصنف ، مما يدل على قوة شخصيته اللغوية والنحوية .

## المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ..
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، مصر ، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي العليبي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ.
- تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان ، نقله إلى العربية د.محمد عبد الحلیم النجار ، القاهرة .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ.
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق د .صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٩هـ..
- شرح الكافية للرضي ، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- شرح المصباح ، للبطامي "ت٨٧٥هـ" ، من أول الكتاب إلى نهاية المفعول به ، تحقيق محمد بن ربيع الفريدي ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٣٠هـ ،
- شرح المصباح ، للبطامي "ت٨٧٥هـ" ، من أول الحال إلى نهاية الكتاب ، تحقيق طارق بن ربيع الفريدي ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٣٠هـ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، طاش كبري زاده ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٥هـ.
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد محمد هارون ، عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مكتبة المثنى ، بيروت .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق د.محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ.
- المصباح في علم النحو ، المطرزي ، تحقيق يس الخطيب ، دار النفائس ، بيروت ، ١٤١٧هـ..
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، تحقيق د .إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتي الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن مبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢هـ.
- مفتاح السعادة ، طاش كبري زادة ، تحقيق كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مصر .
- المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٦م.
- المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م.
- همع الهوامع ، في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ.